

قانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٩

يتقدّم حواجز لاداع المترافق

نامه شعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يمنح الممول حافزاً مقابل أداء أية ضريبة واجبة الأداء، أو مقابل تأخير أو مبالغ إضافية أخرى مستحقة عليه أو أية ضريبة لم تصبح واجبة الأداء بعد ، وذلك على النحو الآتي :

(١) ١٥٪ على المبالغ التي يتم دفعها حتى ٢٠٢٣/٦/١٩٩٩

(٢) ١٢٪ على المبالغ التي يتم دفعها من ١/٧/١٩٩٩ حتى ٩/٩/١٩٩٩.

(٣) ١٠٪ على المبالغ التي يتم دفعها من ١٠/١٢/١٩٩٩ حتى ١٠/١٢/٢٠١٩

(ابادة الشابة)

يحق للممول أن يختار طريقة التمتع بالحافز ، إما بالنخص مباشرة من رصيد الضرائب واجبة الأداء أو مقابل التأخير أو المبالغ الإضافية الأخرى المستحقة عليه ، وإما بالإضافة إلى ما يقوم بأدائه من الضرائب التي لم تصبح واجبة الأداء بعد .

(السادسة الشاملة)

لا يسرى منح المحفز على الضرائب التى يتلزم الممول بادائتها مع الإقرار .
ولا على المبالغ التى تؤدى بنظام الخصم والإضافة أو التحصيل تحت حساب الضريبة .
ولا على الضرائب التى تورد بنظام الحجز عند المنبع أو التى يتلزم المكلف بتحصيلها وторيدها .

(السادسة الرابعة)

يصدر وزير المالية القرارات الازمة لتنفيذ هذا القانون .

(النهاية الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يُبَصِّمُ هذَا الْقَانُونُ بِخَاتَمِ الدُّولَةِ ، وَيُنَفَّذُ كَقَانُونٍ مِّنْ قَوَاعِدِهَا .

صدر ببيان الحسينية في ١٦ ذي القعدة سنة ١٤١٩ هـ

(الى افق ٤ مارس سنة ١٩٩٩ م) .

حسنی مبارک